10.21608/MEAE.2024. .256274.1255

المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي
ISSN: 2311-8547 (Online), 1110-6832 (print)
https://meae.journals.ekb.eg/

تحليل العلاقة السببية بين التضخم و العوامل المؤثرة عليه

د. نادية علي الزناتى[1] د. مصباح بركة مسعود[2] أ.علي محمد عمر سعيد[2]
1- الهيئة العامة للبحث العلمي طرابلس, ليبيا 2- عضو هيئة تدريس جامعة سبها قسم الاقتصاد الزراعي, ليبيا

بيانات البحث

إستلام 2023 /12/18
قبول 2024 /6 /27

الكلمات المفتاحية:
التضخم- السلع والخدمات- الناتج المحلي- الاقتصاد الليبي.

المستخلص

تناولت الورقة بعض العوامل الي يمكن أن تؤثر على التضخم في ليبيا. لذلك تم استخدام بيانات تم الحصول عليها من تقارير البنك المركزي و غيرها من المصادر الاحصائية للبنك الدولي, كما استخدم طرق الاقتصاد القياسي المعروفة لمحاولة التعرف على أكثر المتغيرات تأثيراً على التضخم. و ذالك من خلال تقدير العلاقة بين معدلات التضخم و تلك العوامل المستخدمة في الدراسة. و تشير النتائج التي تم التوصل إليها إن التضخم يتأثر بدرجة كبيرة بالناتج المحلي الاجمالي و الذي بدوره يؤثر على مؤشر اسعار المستهلكين, و يرجع ذالك إلى اعتماد الاقتصاد الليبي على مورد النفط و الذي يمثل 90-95% من الناتج المحلي و إن أي انخفاض في إيرادات النفط تقلل من قدرة الدولة على توفير السلع و الخدمات بالكميات المناسبة. بالإضافة إلى ذالك زيادة كمية النقود خارج القطاع المصرفي أدت إلى زيادة الطلب على النقد الاجنبي مما أدى إلى ارتفاع في السوق الموازي و انخفاض قيمة العملة المحلية. و يرجع السبب في كل ذالك إلى التشوهات في التركيبة الهيكلية للاقتصاد الليبي, و التي توضح من خلال اعتماد ليبيا بشكل كبير على إيرادات النفط. أما النمو في عرض النقود فقد كان تأثيره غير مباشر على أسعار السلع و الخدمات بسبب تأثيره على الطلب على النقد الاجنبي و الذي أدى إلى خلل في سوق النقد الموازي. خلصت الدراسة إلى أن لكي يتحقق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا يتطلب العمل على تنويع الأنشطة الاقتصادية غير النفطية لتنويع مصادر الدخل و تقليل نسبة البطالة و مواجهة التقلبات في أسعار النفط العالمية و المؤثرة في دخل الدولة بشكل عام.

الباحث المسئول: د. نادية على الزناتى
البريد الإلكتروني: nadizanati@gmail.com

© The Author(s) 2023.

10.21608/MEAE.2024. .256274.1255

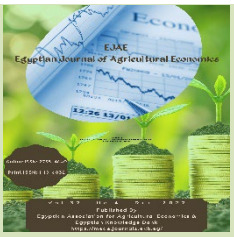

Available Online at EKb Press
Egyptian Journal of Agricultural Economics ISSN: 2311-8547 (Online), 1110-6832 (print)
https://meae.journals.ekb.eg/

Analysis of the causal relationship between inflation and the factors affecting it

Dr. Nadia ali Elzanaty[1] Dr. Mosbah Baraka Masoud[2] Ali Mohamed Omer[2]

1- General Authority for Scientific Research, Tripoli, Libya
2-Faculty member at Sebha University, Department of Agricultural Economics, Libya

ARTICLE INFO

Article History
Received:18-12- 2023
Accepted:=- **27-6- 2024**

Keywords:
Inflation - Goods and Services - Domestic Product - The Libyan Economy.

ABSTRACT

The paper discussed some of the factors that could affect inflation in Libya.The results reached indicate that inflation is greatly affected by the gross domestic product, which in turn affects the consumer price index. This is due to the Libyan economy's dependence on the oil resource, which represents 90-95% of the domestic product, and any decrease in revenues Oil reduces the state's ability to provide goods and services in appropriate quantities. In addition to that, the increase in the amount of money outside the banking sector led to an increase in demand for foreign exchange, which led to an increase in the parallel market and a decrease in the value of the local currency. The reason for all of this is due to distortions in the structural composition of the Libyan economy, which is explained by Libya's heavy dependence on oil revenues. As for the growth in money supply, it had an indirect impact on the prices of goods and services due to its impact on the demand for foreign exchange, which led to an imbalance in the parallel money market. The study concluded that in order to achieve economic stability in Libya, it is necessary to work on diversifying non-oil economic activities to diversify sources of income, reduce the unemployment rate, and confront fluctuations in global oil prices that affect the state's income in general.

Corresponding Author: Nadia Ali El zanati
Email: nadizanati@gmail.com

© *The Author(s) 2023.*

10.21608/MEAE.2024. .256274.1255

المقدمة:

تعتبر ظاهرة التضخم من أهم المشاكل الإقتصادية التي تسعى كل دول العالم إلى تقليل أو الحد من آثارها والتي تنعكس سلبا على المجتمع بأكمله, تسبب إختلالاً على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي. لذالك تعتبرها الحكومات و السلطات النقدية من ضمن الأهداف الرئيسية في سياساتها الاقتصادية الكلية للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن وذالك من خلال ضمان استقرار المستوى العام للأسعار. ولهذا يعتبر المستوى العام للأسعار من أقوى المؤشرات على قوة اقتصاد أو الاداء الاقتصادي لأي دولة. شهدت معدلات التضخم في ليبيا ارتفاعا نسبيا خلال العقد الاخير تحديداً من 2011 من متوسط (15.9%) إلى (25.9%) في عام 2016. الأزمة الغذائية في ليبيا بدأت مندو 2011, تقريبا أكتر من 3 مليون مواطن ليبي تأثر من هذه الأزمة بشكل أو بأخر. بالإضافة الى ذلك الصراع الذي حدت في شهر 5 من عام 2014 و ما ترتب عليه من انقسام سياسي في ليبيا و الذي بدوره ادى إلى تدهور الوضع الاقتصادي و انخفاض صادرات الدولة من النفط مما أدى الى نقص إيرادات ليبيا من العملة الاجنبية. حيت انخفض انتاج ليبيا في تلك السنة و السنوات التي تلتها إلى تقريبا 500 ألف برميل أي انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 60% كنتيجة لانخفاض الصادرات النفطية و تفاقمت الازمة الاقتصادية خصوصا بعد انخفاض أسعار النفط الذي يعتبر مصدر الدخل الوحيد للدولة الليبية و ما نتج عنه من أزمات في كل القطاعات بما فيها القطاع الزرعي و نقص الواردات الزراعية من منتجات لسد الفجوة في الإنتاج حيت تعتمد ليبيا على توفير احتياجاتها الغذائية على الإستيراد بما يقارب 75% و لكن بسبب الأزمة السياسية و الاقتصادية الناتجة من تردي الأوضاع الأمنية وفقاً الى بيانات المؤسسات الدولية لسنة 2017 قدرت الاحتياجات الانسانية في ليبيا بحوالي 1.3 مليون مواطن ليبي يحتاج الى مساعدة و يشمل تقريبا 241,000 أشخاص غير قادرين على توفير احتياجاتهم الغذائية.
ليبيا تعتمد على العمالة الاجنبية في القطاع الزراعي, و لكن بسبب الصراعات القائمة في ليبيا مندو سنة 2011 حوالي 600 ألف من العمالة المهاجرين تركو ليبيا خلال الحرب.

مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد الليبي من عدة مشاكل اقتصادية منها مشكلة ارتفاع اسعار السلع و الخدمات و خاصة السلع الغذائية حيت أترت بشكل سلبي على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للمستهلك الليبي. فتأثر كل من عرض النقود أو كمية السيولة النقدية في المصارف الليبية و كذلك انخفضت قيمة العملة المحلية امام العملات الأجنبية حيت أدت إلى ارتفاع في أسعار السلع و الخدمات بصورة مستمرة و بالتالي نقص الغذاء تتمثل مشكلة البحت في ارتفاع اسعار السلع الغذائية كظاهرة اقتصادية ذات آثار سالبة على الاقتصاد الليبي و اثار اجتماعية وسياسية و تكمن مشكلة البحت في الأسئلة الآتية:
1.ما هي العوامل المؤثرة أو المسببة لإرتفاع اسعار السلع في ليبيا.
2.ما هي الاثار الاقتصادية و المعيشية الناتجة عن ارتفاع اسعار السلع الغذائية.

أهداف البحث:

1.بناء نموذج الاقتصاد القياسي لتحديد أهم المتغيرات المؤثرة على التضخم أو إرتفاع الأسعار.
2.وضع توصيات و مقترحات لحل مشكلة الامن وفقاً للنتائج التي سيتم التوصل اليها.

أهمية البحث:

هذا الموضوع قد حضي بكثير من الدراسات إلا أن هذه الدراسة ركزت على جوانب لم تتطرق لها الدراسات السابقة حيت ركزت الدراسات السابقة على التضخم كمشكلة مرتبطة بالسياسة النقدية للدولة و كذلك سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية.

و لكن هذه الدراسة تضمنت عدة متغيرات منها الانفاق على استيراد السلع و الخدمات الناتج المحلي الاجمالي نسبة البطالة مؤشر اسعار المستهلكين و كذلك نسبة النمو الاقتصادي للدولة.

الاهمية العلمية للبحث تتمثل في الجهات المستفيدة من البحث و هي وزارة المالية و الاقتصاد. بالإضافة إلى الباحتين و الدارسين لسد الثغرات الموجودة في الدراسات السابقة.

فرضيات البحث:

تتمحور فرضية البحث حول استخدام بعض متغيرات الاقتصاد الكلي مثل (نسبة البطالة سعر الصرف للعملة في السوق الموازي نسبة الناتج المحلي الاجمالي و مؤشر اسعار المستهلكين) في تحديد مسببات التضخم.

مصادر البيانات :

اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من السجلات الاحصائية الكاملة و التقارير السنوية للبنك الدولي للإحصاءات المالية و الدولية.

الرابط التالي يبين مصدر الحصول على البيانات بالإضافة لتقرير البنك المركزي الليبي لعام 2017

http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/res/index.htm

السنوات	التضخم% سنويا	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة البطالة% من اجمالي القوى العاملة	مؤشر اسعار المستهلكين%	عرض النقود (بالاسعار الجارية للعملة المحلية)	ايرادات النفط (بالمليار دولار)	الصادرات (بالمليون دولار الامريكي)	صافي الاستثمار (بالاسعار الجارية بالمليون دولار الامريكي)	اجمالي السكان (بالمليون نسمة)
2008	10.4	50	18.4	10.4	5,608.30	64.81	9192	10963	6228370
2009	2.4	50.8	18.9	2.4	6,962.90	49.91	13036	3352	6360191
2010	2.4	69	19	2.5	7,609.00	54.52	22423	4396	6491988
2011	15.9	32	19	15.9	14,840.10	36.33	7267	324	6188132
2012	6.1	79.8	19	6.1	13,391.10	57.63	21793	540	5869870
2013	2.6	51.9	19.1	2.6	13,419.90	45.80	27851	2214	5985221
2014	2.4	24.3	19	2.4	17,174.90	28.63	19567	829	6097764
2015	9.8	17.2	18.9	14.8	23,007.30	14.42	12955	-523	6192235
2016	25.9	18.6	18.8	24	27,103.20	10.79	10536	-1443	6282196
2017	28.5	30.2	18.6	28	27,271.30	20.94	9352	256	6378261
2018	19.5	41.4	18.5	-1.2	27,560.90	30.03	13520	-25	6477793
2019	20	39.8	18.6	4.6	36,500.00	32.75	15738	-785	6569088

المصدر: مؤشر التنمية العالمي

ماهية التضخم:

إن مصطلح التضخم لا يوجد له تعريف واحد و شامل عند علماء الاقتصاد و المالية حيث تعددت التعاريف والمفاهيم و اختلفت وفقا للزمن الذي حل فيه.

تعريف ظاهرة التضخم:

يعتبر التضخم من الظواهر الاقتصادية المتشعبة الجوانب و المتعددة الاتجاه حيت تطرقت لها الكثير من المدارس فمصطلح التضخم مصطلح فيه الكثير من الغموض و المتناقضات, إلا أن المفهوم المنتشر و الشائع هو: الارتفاع غير الطبيعي للأسعار و لهذا عندما يستعمل مصطلح التضخم دون الإشارة إلى ظاهرة معينة فإن المقصود به هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة و تقدر عادة بسنة واحدة.

الاثار الاجتماعية للتضخم:

1. إن أول أثر للتضخم يمكن قياسه ورصده هو ارتفاع الاسعار بشكل تصاعدي و مستمر و هذا الارتفاع في الأسعار ناجم عن عدة أسباب منها ارتفاع تكاليف إنتاج السلع المنتجة محليا أو ناجم عن وجود فائض في الطلب الكلي. وينعكس أثر ارتفاع الأسعار على القدرة الشرائية لا صحاب الدخول الثابتة من الموظفين والعاملين في القطاع الحكومي (العام) بحيث تنقص أو تتقلص قدرتهم على شراء السلع و الحصول على الخدمات تدريجيا. و كلما ارتفعت الاسعار و بقيت دخولهم ثابته فإن الكثير منهم قد يعجز عن توفير السلع الأساسية اللازمة لاستمرار الحياة.
2. تمثل مشكلة البطالة كمشكلة اجتماعية تعاني منها الكثير من الدول بما فيها المتقدمة و تسهم في تكريس التفاوت النسبي في الناتج المحلي الاجمالي بحيث لا يمكن لدولة تعاني من معدلات بطالة عالية من أي معدلات نمو في حين تزدهر كميات النقود المتداولة يوما بعد الاخر, الامر الذي يخفض قيمة النقود و يزيد من المشاكل الاجتماعية الناجمة عن التضخم و أهمها نقص الغذاء. تعمل معظم القوى العاملة (85%) من الأيدي العاملة في ليبيا بالقطاع العام, و هي تعتبر نسبة مرتفعة جداً بالمقاييس العالمية و الاقليمية. بل تزيد النسبة لأكثر من ذالك في حالة النساء (93%). و تقدر القوى العاملة في ليبيا , و البالغ تعداد سكانها اكثر من 6 ملايين نسمة. تتألف قبل الثورة من 2.6 مليون عامل , قرابة 50% منهم من الجنسيات الاجنبية إلا أن بعد الثورة غادر ليبيا غالبية العمالة الاجنبية و يقدر عدد العمالة الأجانب الذين تركو ليبيا ما يقرب مليون عامل. و إستناداً إلى بيانات 2012, يبلغ حجم القوى العاملى 1.9 مليون من بين تعداد السكان الباقين و الذي يقدر بنحوى 5 ملايين نسمة. و لا تتجاوز نسبة النساء من بين الأيدي العاملة فعلا 34%. و يبلغ عدد العاملي داخل ليبيا حوالي 1.5 مليون شخص, و في حين يمثل العاملون في القطاع العام الغالبية , فإن نسبة العاملين في الصناعة (قطاع النفط في المقام الاول) و بالزراعة لا تتجاوز 10% من حجم القوى العاملة.
3. بالإضافة إلى أن التضخم يؤدي إلى تعرض الكثير من أفراد المجتمع لمشكلة نقص الغذاء, فإنه يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر و حدوث تغيرات جذرية في البيئة الطبقية في المجتمع الليبي و اختفاء الطبقة الوسطى . حيت تتكدس الثروات لدى فئات قليلة من المجتمع و هم التجار و المستثمرين بينما تعيش قطاعات واسعة من المجتمع عند خط الفقر أو تحته و تنسحب الطبقة الوسطى شيئا فشيئا.

10.21608/MEAE.2024. .256274.1255

عرض النقود (كمية النقود خارج القطاع المصرفي):

تمثل النقود الموجودة عند الجمهور عقبة كبير أمام القطاع المصرفي الليبي , حيث اظهرت بيانات حديثة لمصرف ليبيا المركزي إن 38.6 مليار دينار من العملة المحلية لدى الجمهور و 1.4 مليار دينار لدى الجهاز المصرفي بالإضافة إلى 15 مليار دينار عملة مطبوعة لدى المصرف الموازي في البيضاء و توزعت مابين التداول في السوق و الإكتناز في البيوت.

في دراسة حديثة نجح كاتاو تيرونز(Catao and Terrones, 2001)

في ربط التضخم في المدى الطويل بالجزء الدائم من العجز المالي مقاسا بنسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الاجمالي, كما لاحظ أن نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1% تؤدي إلى تقليص التضخم بنسبة تتراوح بين 1.5% إلى 6% اعتمادا على عرض النقود.

ويشير أجينور و مونتل(Agenor and Montiel,1999) إلى أن العلاقة الموجبة التضخم

و العجز المالي في المدي الطويل هي ظاهرة غير محسومة. على سبيل المثال , لاحظ فيشر (2002) أن توجد علاقة بين العجز المالي و التضخم في الاقطار ذات التضخم العالي أو خلال فترات التضخم العرضي, في حين تلك العلاقة لم تكن واضحة في الدول ذات التضخم المنخفض أو خلال فترات التضخم العرضي.

و طبقاً لإحصاءات البنك المركزي الليبي , بلغت العملة المحلية في التداول خارج القطاع المصرفي في أواخر سبتمبر 2011 نحوى 14.2 مليار دينار, بينما بلغت كمية النقود لدى الجمهور حوالي 3.9 مليار دينار في نهاية 2006.

انخفاض قيمة العملة الليبية في السوق السوداء (الأزمة الاقتصادية):

ليبيا تعاني من أزمة اقتصادية حادة إلى جانب الأزمة السياسية و الامنية حيت تعاني ليبيا من انخفاض حاد ومتسارع في عملتها المحلية (الدينار الليبي) اما العملات الاجنبية و من بينها الدولار. و لا يوجد أدنى شك إن الوضع السياسي و الأمني المتردي في ليبيا أدى الى ضهور الأزمة الاقتصادية الذي أتضح بشكل مباشر في أسعار العملة المحلية امام الدولار عندما وصل الى 5 دينار في يوليو 2016 و هو يعتبر رقم قياسي في تاريخ ليبيا الحديث و هذا له تأثير كبير على الأمن الغذائي للفرد و المجتمع بشكل كامل. و ذلك لان ليبيا تستورد أغلب احتياجاتها من الخارج و تشير بعض المصادر التابعة للبنك الدولي أن ليبيا تستور ما يعادل 80% من احتياجاتها الامر الذي يجعل من الصعب على القطاع الزراعي تغطيته في الوقت الحالي بسبب عدة ظروف منها بيئية وطبيعية و اقتصادية و أمنية. بينما انخفاض الدينار الليبي مرتبط بالوصول المحدود للعملات الأجنبية للبنك المركزي الليبي نظراً لإنخفاض صادرات ليبيا من النفط للسنة الرابعة على التوالي بسبب الاوضاع الامنية ونتيجة لذلك بلغت إيرادات ليبيا في تلك الفترة الى 10% من العائدات التي تراكمت خلال الفترة نفسها من السنة الماضية و ظهرت أزمة نقص الغذاء و ازدهرت السوق السوداء و التي تقود الى ارتفاع أسعار السلع بشكل مباشر أو غير مباشر حيت قدرت نسبة التضخم في الأسعار بنحو 30% في النصف الأول من عام 2016. الأزمة النقدية في البنوك الليبية تعمل بالتوازي مع انخفاض الدينار في السوق السوداء, لان الأزمة السياسية الليبية أدت إلى انقسام في المؤسسات المالية الليبية و التي بدورها أترت على حجم السيولة النقدية في البنوك في عام 2016. حيت توجت الأزمة مع مصرف ليبيا المركزي و التي اصبحت بسبب هذا الانقسام مصرف مركزي في طرابلس و الأخر في البيضاء. و هذا الانقسام أدى الى انعدام الثقه بين الأفراد و الشركات من جهة وقطاع المصارف من جهة اخرى حيت امتنع أغلب التجار و أصحاب الشركات عن إيداع نقودهم في

المصارف و نقص السيولة و إنخفاض قيمة الدينار الليبي أثر بشكل مباشر على توفير الغذاء لأغلب سكان ليبيا و خاصة المهجرين.

ملامح الأزمة الغذائية في ليبيا :

تعتمد ليبيا كغيرها من الأقطار العربية على القطاع الزراعي في توفير المنتجات الغذائية إلا إنها تعتمد في توفير المواد الوسطية اللازمة للصناعات التحويلية على الإستيراد من الخارج و يعتبر قطاع الصناعات التحويلية من أهم القطاعات من حيت توفيره لفرص العمل لفئات واسعة من السكان بالإضافة إلى مساهمته في توفير العملات الصعبة و بالتالي تمويل برامج التنمية. و يعيق تخلف القطاع الزراعي الليبي مسيرة التنمية في القطاعات الأخرى, لهذا فإن تنمية هذا القطاع يجب أن تحتل مكانة مميزة في التوجهات التنموية خاصة بعد تزايد السكان و زيادة الطلب على السلع الغذائية.

و قد تطورت الأزمة الغذائية في ليبيا تبعا لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي و زيادة الطلب على المنتجات الغذائية. و قد أصبح هناك شبه إجماع على أن أزمة الغذاء في ليبيا قد وصلت إلى الحد حرج يتجلى في تنامي الاعتماد على المصادر الخارجية لإطعام السكان, و تدهور نصيب الفرد من الناتج الزراعي و تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

و يشير دوماك و يوسل (Domac and Yucel, 2004) إلى أن هذه النتائج قد تعزى إلى عدم دقة قياس مؤشر أستقلالية البنك المركزي, الذي يمكن ان يستند إلى كون الاستقلالية مضمنة في الدستور و ليس إلى قانون إنشاء البنك. كما إستكشف (فوتيرز,2003) العلاقة بين أداء التضخم و مستوى إستقلالية البنك المركزي المضمنة في الدستور, حيث لوحظ أن معدلات التضخم تكون أقل في الدول التي تتضمن دساتيرها إستقلالية البنك المركزي, حتى في حالة التحكم على متغيرات اخرى.

لاحظ(موهاتي و كلاو,2001) أن صدمات العرض الخارجية , تلك التي تتصل بأسعار الغذاء تلعب دورا هاما في التضخم , إذا أن اسعار الغذاء تسهم بنسبة كبيرة في مؤشر أسعار المستهلك بتلك الاقتصاديات مقارنة بالدول الصناعية.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

يسمى هذا المؤشر أيضا بمؤشر تكلفة المعيشة , وذالك لربط التضخم بالدخول الحقيقية للمستهلكين. إذ أن مؤشر سعر المستهلك يعكس التغيرات التي تحدث في أسعار سلة المستهلك, و بذالك يوضع مؤشر واحد لكافة السلع و الخدمات التي تضمها السلة, كما يمكن وضع عدة مؤشرات يعكس كل واحد منها مجموعة من السلع والخدمات. و لقياس التضخم أو التغير في أسعار السلع على دخل الأسرة يتم إستخدم موشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك , و الذي يعد من أكثر الوسائل إستخداما في قياس التضخم بالنسبة لمشتريات المستهلكين, وهو تقدير تكاليف شراء مجموعة نمودجية من السلع و الخدمات التي تشتريها الأسرة مقارنة بنفس تكاليفها في السنة السابقة.

الفجوة الغذائية في ليبيا:

تتصف الفجوة الغذائية في ليبيا بالتذبذب من سنة إلى أخرى بسبب التغير في الإنتاج الزراعي النباتي و الحيواني و حجم الاستهلاك و تقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية. و تعاني ليبيا و خصوصا في الفترة الراهنة من فجوة غذائية حادة و تتزايد مع الزمن منذ بداية التغير السياسي الذي حدت في ليبيا في سنة 2011 و إلى الان.

و أصبح تمويل إستيراد الغذاء عبئا تحت وطأة كل الموازنات المالية و يستنزف جزءا كبيراً لا يستهان به من الدخل القومي يتجه نحو الأسواق العالمية لسد الحاجات المتفاقمة إلى الغذاء.
ووفقا لمنضمة الاغذية و الزراعة بشأن توقعاتها في عام 2017 , فإن تراجع إنتاج المحاصيل الزراعية فيها نتيجة للحروب و الصراعات المسلحة التي تحدت من حين إلى أخر في أماكن مختلفة من ليبيا و كذلك إنعدام الأمن و الاستقرار فيها, أدى إلى ارتفاع كبير في أعداد الناس الذين يحتاجون إلى الاغاثة العاجلة و المعونات الإنسانية. في ليبيا فقد بلغ عدد السكان الذين يحتاجون إلى مساعدات عاجلة نحو 400 ألف نسمة, و يفاقم تدفق اللاجئين و المهاجرين بالإضافة إلى النازحين جراء الصراعات المسلحة على الوضع الغذائي في البلاد. حيت أشارت تقارير إلى نقص حاد في المواد الغذائية الرئيسية(القمح الخبز الدقيق, الزيت و الحليب و أغذية الاطفال) في ليبيا بشكل عام.
و المفارقة أن ليبيا تمتلك صندوق سيادي قيمته تناهز ال66 مليار دولار و إحتياطياً من الذهب يبلغ 116.6 طن, و لكن الحرب التي تشق البلاد مندو 2011 في أعقاب إسقاط النظام السابق أدت إلى تدهور على كل المستويات و من نقص الاغذية ، ذكر التقرير أن التأثير السلبي للصراع المسلح على الاقتصاد الليبي سيستمر و الضرر الأكبر سيظهر على الأعمال التجارية و عمليات شراء و توزيع المواد الغذائية داخل الدولة. يشير التقرير إن أبرز المشاكل ستكون نقص السيولة و ارتفاع أسعار المواد الغذائية و الغير غذائية. لذلك سبل عيش المواطنين ستزداد صعوبة خصوصا بعد انخفاض قيمة الدينار الليبي بالسوق السوداء. الأسواء عن التقرير أشار إلى تدهور الاوضاع المعيشية و محدودية الموارد سوف يقود عدد أكبر من الناس إلى الاحتراف و تهريب المهاجرين و البضائع و سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة و الفقر.
أسعار السلع الغذائية تضاعفت في بعض السلع عشرة أضعاف عن قبل أحداث ثورة فبراير و لم تعد رواتب الموظفين قادرة على الوفاء باحتياجات المواطن الليبي, و يعاني بعض الفئات من تراكم الديون نتيجة لإنخفاض العملة المحلية مع تبات معدل الدخل مما ترتب عليه أزمات اقتصادية طاحنة تهدد الأمن الغذائي, و الذين يحصلون على حصص غذائية من برنامج الغداء العالمي في تزايد مستمر بسبب بقاء الأزمة السياسية قائمة والبلاد تعتبر منقسمة سياسياً بين حكومتين إحداهما في الشرق و الأخرى في الغرب و كالك برلمانين لذلك أي مساعدات غذائية تعتبر عبارة عن مسكنات للألم و لكنها لا تحل مشكلة نقص الغذاء في ليبيا أو قصور فئات كبيرة من المواطنين على توفير احتجاجاتهم الغذائية.

المساعدات الغذائية الدولية لليبيا:

يقدم برنامج الأمم المتحدة للغذاء حصصا غذائية إلى ما يقرب من 80 ألف شخص(برنامج الغذاء العالمي,2011) و توفر الحصة التموينية الواحدة لكل أسرة مكونة من 5 أفراد ما يكفي لمدة شهر واحد من الا من الارز و المكرونة و دقيق القمح و الحمص و الزيت النباتي و السكر و صلصة الطماطم. إلا أن البرنامج صمم ليستهدف المزيد من الافراد المحتاجين في ليبيا حيت استهدف تقريبا 175 ألف شخص في عام 2017. كما بلغت مساهمة إيطاليا على سبيل المثال في يوليو 2017 مليون يورو مقدمة من الحكومة الايطالية, كما حصل في فبراير من العام ذاته على مساهمة من الحكومة اليابانية قدرها 700 ألف دولار أمريكي إلا أن هذه المبالغ يراها بعض النواب مجرد مسكنات و ليست حل لمشكلة نقص الغداء في ليبيا. كما قدم برنامج الاغدية العالمي للأمم المتحدة المساعدات الغذائية الضرورية إلى ما يقارب من 3000 نازحاً داخلياً من العالقين في الصحراء الليبية حيت يكافحون من أجل العودة إلى مدينتهم تاورغاء في غرب ليبيا. ولازال الوضع الإنساني

في ليبيا هشا بسبب الصراع الدائر في ليبيا و عدم الاستقرار السياسي و اضطراب الأسواق و الإنتاج الغذائي المحلي و تتسبب هذه العوامل في تدهور سبل عيش هذه الأسر و تقليص قدرتهم على الحصول على احتياجاتهم الأساسية.

و بصفة عامة يسعى برنامج الاغدية العالمي خلال عام 2018 أن يقدم المساعدات إلى 123,000 شخصاً يعانون من أجل الحصول على لقمة العيش و تعطى الأولوية للأسر الأكثر تأثراً بالصراع الدائر.

إنتاج الغذاء في ليبيا:

يوظف القطاع الزراعي في ليبيا حوالي 6% من القوة العاملة القادرة على العمل. الدولة الليبية تستورد ما يقارب 80% من الاحتياجات الاستهلاكية من الخارج, و السلع الأساسية التي تستورد بواسطة الحكومة الليبية القمح و الزيت و الحليب بنسبة تقدر بنحو 40% من المنتجات الغذائية المستوردة(برنامج الغذاء العالمي,2011).

الدولة تعتبر بأكثر من 90% (تصنيف الدولة الليبية, 2005) أرض صحراوية بإنتاج زراعي محدود و أكتر مساحتي تعتبر الأراضي الرئيسية التي تزرع فيها المحاصيل بكميات كبيرة هما منطقة الجبل الأخضر في الشمال الشرقي لليبيا و منطقة سهل جفارة في الشمال الغربي وأهم المحاصيل التي تزرع فها أشجار الزيتون و العنب و الثمار (أشجار النخيل) و البرتقال إلا أن المحاصيل الرئيسية يعتبر القمح و الشعير من أشهر المحاصيل التي تزرع في البلاد. و الدولة تستورد 80% من احتياجاتها من الخارج أو الاسواق الخارجية (برنامج الغذاء العالمي,2011). و تعتبر مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 2% في سنة 2010 و هذا يشمل قطاع صيد الأسماك . و بهذا تعتبر نسبة مساهمة القطاع الزراعي انخفضت من 9.8% في سنة 2006 إلى 2.4% في عام 2010. و القطاع يوظف تقريبا 8% من القوة العاملة حسب البيانات المتوفرة لسنة 2009. و المحاصيل الرئيسية المنتجة في عام 2008 هي البطاطا, و الطماطم, و زيت الزيتون , البطيخ , البصل و التمر, بالإضافة الى كميات قليلة من العنب.

موقع ليبيا الجغرافي:

تقع ليبيا في شمال أفريقيا على ساحل البحر المتوسط, يحيط بها من الشرق مصر و من الجنوب السودان وتشاد و النيجر, و من الغرب تحدها الجزائر و تونس. و يمتد الساحل الليبي بطول 1,770 كيلومتر على البحر المتوسط, و محاطة ليبيا بستة دول تحدها الجزائر ب 982 كيلومتر, تشاد 1,055 كيلومتر, و مصر ب 1,115 كيلومتر, النيجر 354 كيلومتر و السودان ب 383 كيلومتر و أخيرا تونس تحدها ب 459 كيلومتر(تصنيف الدولة الليبية, 2005). و المساحة الاجمالية لليبيا 1,759,540 كيلومتر مربع و التي تعتبر أكبر من مساحة ألاسكا و تكبر فرنسا بثلاثة مرات من حيت المساحة.

المناخ في ليبيا يعتبر مناخ البحر المتوسط و المناخ الصحراوي, في الساحل الليبي يعيش غالبية السكان حيت يقدر السكان في الساحل الليبي ب80% من إجمالي السكان و مناخ البحر المتوسط يعتبر حار صيفا وبارد شتاء و تتراوح درجة الحرارة في الصيف بين 40.6 و 46 درجة مئوية, و الحرارة تعتبر أكثر ارتفاعا في فصل الصيف في الجنوب الليبي مقارنة بالشمال حيت تتراوح درجة الحرارة في الصيف بين 26.7 و 32 درجة مئوية. وتتغير درجة الحرارة في فصل الشتاء حيت تتراوح بين 17 و 22 درجة مئوية , أقل من 2% من مساحة الدولة تسقط عليه أمطار كافية و التي تعتبر مهمة جدا في المناطق التي تعتمد في الزراعة على سقوط الامطار.

نتائج الدراسة:

ادوات البحث:

تم استخدام التحليل الوصفي في هذه الدراسة لتفسير العلاقة بين التضخم كأحد العوامل المسببة لعدم قدرة المواطن على الحصول على الغذاء و المتغيرات الاقتصادية الاخرى و هي (تشمل المتغيرات في النموذج على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي, و معدل النمو في عرض النقود (خارج القطاع المصرفي), و مستوى البطالة في المجتمع و مؤشر أسعار المستهلك). فكلما زادت صادرات الدولة من النفط زادت الإيرادات, كلما زادت نزعة الحكومة نحوى مزيد من الإنفاق, ممثل ذالك في الاستهلاك في القطاع الخاص للدخل.

استخدم لتحليل البيانات الاحصائية و كان النموذج

Stata11 software الاقتصادي على الشكل التالي:

$Y=\beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4$

Y تمثل المتغير التابع و هو التضخم (ارتفاع الاسعار)

β_0 الحد الثابت

X_1 الناتج المحلي الاجمالي

X_2 نسبة البطالة

X_3 مؤشر اسعار المستهلكين

X_4 عرض النقود

X_5 ايرادات النفط

X_6 مجموع السكان

X_7 صافي الاستثمار

X_8 نمو الصادرات

جدول يوضح نتائج النموذج الاقتصادي

T	Std.Error	B	Sig.	Model
4.496	174.124	782.87	0.021	الثابت
2.327	0.159	0.370	0.102	الناتج المحلي الاجمالي
4.967-	8.000	-39.73	0.016	نسبة البطالة
7.497	0.100	0.753	0.005	مؤشر سعر المستهلك
0.451-	0.000	-9.588	0.682	عرض النقود
0.549-	0.192	0.106	0.621	ايرادات النفط
1.077-	0.000	-5.606	0.360	إجمالي السكان
3.350-	0.000	-2.33	0.044	صافي الاستثمار
3.228-	0.019	-0.063	0.048	نمو الصادرات
0.98		0.99		معامل التحديد R^2
0.98		0.95		معامل التحديد المعدل Adj R^2
8.85 (الجدولية)		30.67 (المحسوبة)		قيمة F المحسوبة و الجدولية
		2.084		قيمة Durbin Watson

10.21608/MEAE.2024. .256274.1255

من الجدول السابق تبين الاتي :-

- قيمة **R-Squared** قدرت بحوالي 99 %وهذا يعني أن التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار يرجع إلى التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة المستعملة في النموذج وهي نتيجة ممتازة اقتصاديا في تفسير المتغيرات المستقلة.
- قدرت قيمة R^2 Adj بحوالي 95% من التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار يرجع إلى التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة(الناتج المحلي الاجمالي, عرض النقود خارج القطاع المصرفي, مؤشر اسعار المستهلكين و نسبة البطالة, نمو الصادرات, صافي الاستثمار, إجمالي السكان.
- تبين ان قيمة F المحسوبة قدرت 30.67 وهي اكبر من القيمة الجدولية لF (8.85) وحيث ان هذه النتيجة مقبولة احصائيا وتدل علي وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة و ان النموذج المستخدم في الدراسة جيد لتفسير النتائج.
- بينما قيمة Durbin Watson (2.084) إلى عدم وجود ارتباط داتي بين المتغيرات المستقلة.
- الناتج المحلي الاجمالي يمثل الكمية المنتجة من مختلف السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة تقدر بسنة واحدة مقدرة بالدولار. فنجد من النتائج إن تغير الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير في التضخم بنسبة 37% مع تبات باقي العوامل الاخرى المؤثرة على التضخم.
- عنصر البطالة يوضح وجود علاقة عكسية مع التضخم, و هذا يعني أي زيادة نسبة البطالة في المجتمع بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض في أسعار السلع و الخدمات وفقا لنظرية الطلب حيث ينخفض الطلب على السلع و الخدمات بنسبة 39.73% مع تبات باقي العوامل المؤثرة على التضخم .
- مؤشر أسعار المستهلكين يعتبر دات معنوية عالية عند مستوى معنوية 5% , و يبين و جود علاقة موجبة بين التضخم و مؤشر أسعار المستهلكين, بحيث أي زيادة في مؤشر أسعار المستهلكين تؤدي إلى زيادة في التضخم بنسبة 75% مع ثبات العوامل الاخرى المؤثرة في التضخم دون أي تأثير.
- كذالك, النمو في عرض النقود خارج القطاع المصرفي (النقود لدى الجمهور) يعتبر هو المتغير الاكثر مغزية في التأثير على التضخم, إلا ان معلمة هذا المتغيرغيرذات معنوية احصائية عند مستوى 5% , المفترض إن أي تغير في كمية النقود خارج القطاع المصرفي بالزيادة تؤدي إلى زيادة في أسعار السلع و الخدمات بنسبة و لكن من النتائج نلاحظ إنها ذات ذات اشارة سالبة للدلالة على العلاقة العكسية بين عرض النقود و التضخم و هذا يمكن بسبب الاختلالات في الهيكلية الاقتصادية للدولة فنجد ان كل زيادة في عرض النقود تؤدي الى خفض التضخم بنسبة 9.58% مع ثبات كافة العوامل الاخرى المؤثرة في التضخم دون تغير. و من ناحية اخرى نلاحظ تأثير عرض النقود لدى الجمهور يسبب في زيادة الطلب على النقد الاجنبي و هذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف في السوق السوداء و بالتالي تدهور سعر الصرف العملة المحلية امام العملات الاجنبية و الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم, لذالك نجد تأثير عرض النقود خارج المصارف لا يؤثر على الأسعار بصورة مباشرة و إنما عن طريق زيادة الطلب على العملات الاجنبية.
- و توضح النتائج ان زيادة الايرادات النفطية للدولة غير ذات معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% بسبب انفاق جزء كبير منها على القطاعات الغير انتاجية و كذالك على دعم بعض السلع مثل المحروقات و الادوية إضافة الى تسديد بعض الديون الداخلية للدولة ,الا انه ذات اشارة موجبة للدلالة على العلاقة

الطرية بين التضخم و النمو في إيرادات الدولة من النفط حيت كلما زادت الايرادات النفطية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة 10% مع بقاء العوامل الاخرى المؤثرة في التضخم ثابتة.

- نلاحظ من النتائج ان زيادة قيمة الاستثمارات ذات معنوية عالية عند مستوى معنوية 5% و كذالك توجد علاقة سلبية بين التضخم و زيادة حجم الاستثمارات, حيت ان اي زيادة في الاستثمارات بوحدة واحدة تؤدي الى تقليل التضخم بنسبة 2.33% مع ثبات كافة العوامل الاخرى المؤثرة في التضخم. فنجد ان زيادة الاستثمارات يؤدي الى زيادة العرض الكلي للسلع و الخدمات بالإضافة الى زيادة فرص العمل ودفع عجلة التنمية و تقليل نسبة البطالة التي بدورها تؤدي الى زيادة قدرة الافراد على شراء السلع و الخدمات.
- و اخير متغير نمو حجم الصادرات ذات معنوية عند مستوى معنوية 5% و كذالك تو جد اشارة سلبية للدلالة على العلاقة العكسية بين التضخم و نمو صادرات ليبيا, حيت ان نمو الصادرات يؤدي الى زيادة ايرادات الدولة من العملات الاجنبية

في ضو النتائج التي اسفرت عنها هذه الدراسة توصلت الي عدد من التوصيات أهمها

1- توفير فرص عمل حقيقية للباحثين عن العمل وبشكل منظم يعود بفائدة علي الاقتصاد الليبي.

2- التحكم في عرض النقود لدى الجمهور يقلل من الطلب على النقد الاجنبي و هذا بدوره يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف في السوق السوداء و بالتالي استقرار سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم, لذلك نجد تأثير عرض النقود خارج المصارف لا يؤثر على الأسعار بصورة مباشرة و إنما عن طريق زيادة الطلب على العملات الاجنبية.

3- دعم قطاعات اخري غير قطاع النفط مثل قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع السياحة و ذلك بسبب اعتماد الدولة على الواردات من السلع الاستهلاكية و الرأسمالية. و من الناحية الاحصائية يرجع السبب وراء هذه النتيجة إلى التشوهات في الاقتصاد الليبي من حيت اعتماده على مورد النفط كمصدر رئيسي للدخل لذلك تأثره يؤدي إلى تغير في المستوى العام للأسعار.

4- ضرورة الاهتمام برفع معدلات الاستثمار لوجود علاقة عكسية بين التضخم و زيادة حجم الاستثمارات وذالك من خلال زيادة المعروض من السلع و الخدمات و بالتالي الحد من التضخم.

5- ضرورة التنسيق بين البنك المركزي كجهة مسئولة عن تنفيد السياسة النقدية و التحكم في عرض النقود و باقي الجهات الحكومية المسئولة عن تنفيد السياسة المالية في اطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة حتى لا يضطر البنك المركزي لرفع سعر الفائدة لاحتواء الارتفاع في اسعار السلع و الخدمات مما ينعكس على القطاع الاستثماري.

المراجع:

[1] كلية الادارة و الاقتصاد – جامعة بغداد "تأثير عرض النقود و سعر الصرف على التضخم في ليبيا".
[2] جامعة الموصل, التضخم في الاقتصاد العراقي,2007.
[3] فوزية سكتة, دور المرأة الليبية في تحقيق الامن الغذائي بمنطقة مشروع الهضبة الزراعي, المجلة الليبية للعلوم الزراعية 2012.

Agenor, P. and P. Montiel (1999): Development Macroeconomics (Princeton University Press, Princeton).

Catao, L. and M. Terrones (2001): "Fiscal Deficits and Inflation: A New Look at the Emerging Markets Evidence", IMF Working Paper, No: WP/01/74.

Country Profile: Libya, “Library of Congress –Federal Research Division, April 2005.
Domac, I. and E.M. Yucel (2004): "What Triggers Inflation in Emerging Market Economies", Policy Research Working Paper, No. 3376, The World Bank

Food Security in Libya – An Overview; “world food program, April 2011.
International Stabilization Response Tea, “Libya, 20 may -30 June 2011.

Libyan Agriculture Department before 2011, University of Tripoli, August 2018.

Rapid Food Security Assessment, Libya, “World Food Program, 2016.